

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة ديالى  
كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم القانون

وراثة السلطة في النظم الملكية العربية  
بحث تقدمت به الطالبة (هديل احمد نايف محمود)

إلى

عمادة كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم القانون وهي جزء من  
متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بإشراف

م. د. شاكر عبدالكريم فاضل

١٤٣٨ هجري ٢٠١٧ ميلادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا  
صدق الله العظيم

سورة طه : الآية ( ١١٤ )

## شكر وتقدير

أشكر الله تعالى أولاً على ما انعم به إذ وفقني من دراسة القانون في هذه الكلية الغراء وعلى ما يسر من اتم هذا البحث المتواضع كما اتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى استاذي العزيز الدكتور (شاكر عبدالكريم فاضل) الذي كان له الفضل الكبير بعد الله عز وجل بإخراج البحث بحاله هذا ولتفضله بالإشراف لما وجدت من ارشادات نافعة قيمة وتوجيهات سديدة فقد اعطاني فكرة ووقته الكثير مجزاه الله خير الجزاء ويطيب لي في هذا المقام ان ازجي بالثناء العطر على استاذي في كلية القانون والعلوم السياسية الذين اعطوا وبذلوا وما بخلوا، كانوا وما زالوا الملجأ عند المعضلة والملاذ لحل المشكلة واتقدم بالشكر سلفاً إلى اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذا البحث وحرصهم على تقويم صوابه، وتسديد اخطائه ورفده بما يرفع مستواه. واتقدم بخالص شكري إلى كافة الاخوة الذين مدو إلي يد المساعدة وكانو معي بدعواتهم الصادقة وكل الموظفين في مكتبة كلية القانون والعلوم السياسية. فجزى الله الجميع خير الجزاء واحسن إليهم وهو خير المحسنين.

الباحث

## الإهداء

إلى الذي بث الروح

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت انامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من سقنتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي العزيزة)

إلى القلب الطاهر الرقيق والنفس البريئة المرحوم (أخي)

## المقدمة

ان المتخصصين في نظرية الدولة والدستور لا يعطيهم الاجابة عن التساؤلات ولأننا بصدد منهجية سياسية بأخذ او المعية لذا نبحت عن العلاقة على اساس علمي موضوعي معرفي ورأي قابل للصواب أو الخطأ لهذه الحثيات يكون من الاجدى ان لا تركز السلطة في الرأس عندما نستخدم التعاقب الوراثي بل الرمزية والتحكيم حسب ظروف الدولة والمجتمع وتناقضاته ولأن خطر تركيز السلطة قد تكون له نتائج سيئة حتى لو كانت فترة التداول بينه واحدة فلذا فأن حساب مثل هذا الامر واجب لتحقيق العدالة من جهة أو استهدافها ولعدم نسق السلم والامن الدوليين في الدولة التي تمتلك قوة مؤثرة في العالم ولا يعد وراثياً حصر التعاقب في فئة أو عائلة ولا تعد السلطة من الحقوق بل الوظائف لأنها لا تخضع للحق المدني في التملك ولكن مفهوم الوطنية قد يختلف ولكن في احسنه هو وديعة اي امانة وتؤدي لأصحابها وهم مواطني تلك البلاد وحتى لو تكلمنا عن حق كما هو في بعض النظريات الحق فلا يجوز اساءة استخدام الحق ولا يجوز التعسف في استخدام السلطة وهذه الامور كلها تقاس وتسير مع التطور العام للمجتمع ولم يعد من المقبول الان بملكية مطلقة وراثية كانت أم منتجة ولا كذلك برئيس مستتب للسلطة أم منتخب ولا يؤثر التعاقب في توزيع السلطات بين المركز والاطراف لأن ذلك يتعلق بالوزارة وليس الملك طالما سلمت برمز نية وفائد للسلطة لا يعطيها ولكن الخطر ينشأ من ترسانة السلطة المركزة خارج حثيات التركيز ومبرراته لان الاختصاص القانوني الذي يبين مسار السلطة لا ينشأ قيداً إلا لضرورة تعود بالأصلح وان كان الاصلح موضوع غير محدد ولكن مرشداته بمقارنة التجارب والتطور الذي وصل إليه المجتمع وتناقضاته.

**أهمية البحث:-** تكمن اهمية البحث في النظم الملكية العربية في اعطاء البلدان العربية اهمية خاصة في الوراثة في البلدان للحصول على المراكز العليا للسلطة إلى ان انتقال السلطة يعد مؤشراً جيد للدلالة لحالة الاستقرار السياسي في اي نظام سياسي وتكون مقياس دقيق لمدى التطور الديمقراطي فانتقال السلطة من حيث الاسلوب يمثل بعد بنائي ومؤسس للعملية الديمقراطية وذلك من اجل النهوض بالواقع.

**إشكالية البحث:-** الاشكالية المتعلقة بوراثة السلطة في النظم الملكية العربية على المستوى النظري موضوع متعدد الجوانب ومن ثم هو موضوع اهتمام ودراسة اكثر متخصص في اكثر من ميدان علمي فمن ناحية اخرى فأن انتقال السلطة ينبغي ان يدرس خصوصية النظام السياسي لأنه كظاهرة ترتبط بالسلطة في القمة شديد الحساسية ومتغيرات لنظام فأن من المتعذر وجود حالتين لانتقال السلطة متمثلين فأن

دراسة انتقال السلطة في اي نظام سياسي دون فهم خصوصيات هذا النظام التي بها يتميز وينفرد وتصبح غير ذي معنى.

**فرضية البحث:-** ان الفرضية مفادها في دراسة السلطة في النظم الملكية العربية تعد الاسلوب الامثل في البلدان العربية في ظل الظروف الراهنة.

**منهجية البحث:-** ان المنهجية التي يندرج عليها البحث تتكون من عدة مناهج واستخدمنا المنهج التاريخي والمنهج التحليلي النظمي والمنهج الوصفي.

**هيكلية البحث:-** في بحثنا هذا تطرقنا في المبحث الأول وراثـة السلطة في النظم الملكية العربية حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول نظام الحكم في الملكية المطلقة والمطلب الثاني نظام الحكم في الملكية المقيدة أما المبحث الثاني النظم الملكية العربية يتفرع منه المطلب الأول مبدأ وراثـة السلطة وشرعية الانظمة الملكية العربية والمطلب الثاني السمات العامة لانتقال السلطة في الدول العربية حيث يتضمن المبحث الثالث وراثـة السلطة في الانظمة الملكية العربية ويتفرع منه المطلب الأول طرق وراثـة السلطة في الانظمة الخليجية والمطلب الثاني طرق وراثـة السلطة في المملكتين الاردنية والغربية.

## المبحث الأول

### وراثة السلطة في النظم الملكية العربية

#### نظام الحكم الملكي

شهد نظام الحكم الملكي في وراثة السلطة تطوراً واضحاً وملموساً في بعض البلدان العربية على اختلاف عهودها بأنها كانت رسمية حيث كانت نقطة التحول الرئيسة في هذا النظام هو ان يكون الملك على رأس الدولة ويتم توريث الحكم إلى ولي المهد غالباً ما يكون ابن المالك المتوفي يعتبر نظام الحكم الملكي هو اقدم انواع الانظمة الملكية في التاريخ وان اهم ما يميز النظام الملكي وحدة السيادة والهدف في تحقيق النظام العام داخل المملكة.

من خلال دراسة نظام الحكم الملكي في وراثة السلطة يتم تصنيف النظام إلى مطلبين رئيسين:-

**المطلب الأول:- نظام الحكم في الملكية المطلقة.**

**المطلب الثاني:- نظام الحكم في الملكية المقيدة.**

## المطلب الأول

### نظام الحكم في الملكية المطلقة

يعتبر هذا النظام من بين نظام الحكم الملكي تتركز السلطة في يد شخص واحد أو هيئة واحدة مع خضوع هذا الشخص أو تلك الهيئة في ممارسة السلطة إلى القانون هذا النوع من النظام يختلف عن الاستبدادية التي لا تخضع في ممارسة سلطاتها إلى القانون حيث كان النظام الملكي المطلق وتطبيقاتها في الانظمة الملكية القديمة عند عندما كان الملك يجمع بيده السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ظهرت الملكية المطلقة بشكل واسع في دول اوربا في العقود التي سبقت ثورة ١٦٨٨ والثورة الفرنسية ١٧٨٩ في فرنسا (١)، حيث عبر لويس الرابع عشر ملك فرنسا في هذا المفهوم انا الدولة والدولة انا وان هذا النوع من الانظمة السياسية يسم الملك السياسة التي يتبعها ويمارس السلطة بالشكل الذي يريده يتميز هذا النظام بالوراثة وتكون القاعدة ملازمة للنظام الملكي مما دفع بعض الكتاب إلى القول بأن بعض الملوك وخاصة في القرن الثامن عشر مارسوا صلاحياتهم المطلقة باتجاه يخدم المصلحة العامة للجماعة (٢)، تكون سلطة الملك غير مقيدة كان هذا النوع من انظمة الحكم سائد في عهد الامبراطورية الرومانية في فرنسا قبل الثورة وفي دول روسيا وتركيا وبدرجة اقل بروسيا والمجر إلى القرن التاسع عشر اما اليوم لا تزال موجودة في بعض دول اسيا وافريقيا حيث ان هذا النظام لا يقوم على المعارضة لأن الرعية تابعون للملك حيث اطلق البعض على نظام الملكية المطلقة باسم الملكية الاستبدادية توصف بانها سلطة شخصية ومطلقة (٣)، في اوائل القرن السابع عشر حاول الملك جيمس الأول اثبات ادعائه بالحق الالهي الحكم والعودة إلى التوراة أما هوبز شكلت في صحته وقائع التوراة وغير المؤمن بالديانة الطبيعية ايد الملكية المطلقة في كتابه الشهير الفيتان زاعماً ان هذا النظام هو الافضل في معالجة الطبيعة البشرية والسيطرة عليها لكي يحقق اهدافه بسلمية في هذا الاتجاه عقد مع اميره اتفاقاً سماه هوبز (العقد الاجتماعي)

---

(١) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٩م، ص ٢١١.

(٢) د. صالح جواد الكاظم، د. علي غالب العاني، الانظمة السياسية، دار الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩١م، ص ١٤.

(٣) ابراهيم عبدالله ابراهيم، الالتزامات السياسية للحكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٢٠٦.



واصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول بمجرد عقده تأسس النظام الملكي وتقلد الملك السلطة في جميع الشؤون مثل الذين وضمير الفرد جاءت فلسفة هوبز كرد فعل للثورة الانكليزية الحروب الاهلية التي اتبعتها كان هوبز من خلال اراءه يتوخى توحيد كلمة الامة ومقاومة الثورة لكنه اخفقت في ذلك لأن اراءه كانت الادبية ومنجزة في النظام الملكي (١).

## المطلب الثاني

### نظام الحكم في الملكية المقيدة

هذا النوع من النظام يكون مقيد عكس النظام الملكي المطلق يكون مقيد في الدستور حيث تتوزع فيه السلطات على هيئات مختلفة وتكون من خلالها كل سلطة مراقبة للسلطات الاخرى فتحد من امكانية مخالفتها للقانون أو الانحراف عن مقاصد مجسدة في تطبيقاتها يكون توارث الملكية من الابن الى الابن وغيره مثلما هو معمول في انجلترا على الرغم من وجود دستور مكتوب أو مطبوع يعمل في اغلب الملكيات الدستورية وتتخذ شكل برلماني مثل المملكة المتحدة وكندا واليابان واسبانيا فأن مبدأ الفصل بين السلطات نادى به الفقيه الفرنسي مونتسكيو محقق الغايات والاهداف المنشودة وتتخذ الملكية المقيدة تطبيقات متعددة من خلال الانظمة السياسية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات كالنظام الرئاسي أو النظام البرلماني وبصورتيه النظام الملكي والجمهوري (٢).

ان النظام الملكي المقيد لم يعد قائماً إلا عدد قليل من الدول لكن بشكل مقيد حيث ان الملك الذي هو فوق الميول أو الاتجاهات لم يعد له سلطة واسعة كما كان في العقود الماضية برزت نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملكية الدستورية البرلمانية من سماتها مسؤولية الحكومة امام البرلمان وليس امام الملك وتوسعت حقوق البرلمان الذي له وحدة اصدار القوانين وما على الملك إلا المصادقة عليها ولا يحق للملك بموجب الدستور أو العرف الدستوري الامتناع عن التصديق أي ان الملك لا يملك حق الاعتراض الفيتو الملك ملزم بتعيين رئيس الوزراء من بين اعضاء الحزب أو الائتلاف الذي يملك غالبية المقاعد في البرلمان وفي اغلبية الدول يتطلب الاغلبية

---

(١) مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ اوربا عصر النهضة (١٥٠٠-١٧٨٩)، دار اسامة للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، ص ١٨٢.

(٢) نعمان احمد الخطيب، المصدر السابق، ص ٢١٢.

في مجلس النواب كما ان الملك ملزم بإقالة اي من الحكومة اعتماد عن اي وزير على انفراد إذ لم يحصل على ثقة البرلمان أو سحب البرلمان الثقة من الوزراء أو بعض الوزراء حيث يقوم مجلس الوزراء بالإدارة الفعلية للبرلمان في غالبية الدول يقوم الملك في حالات خاصة بناء على طلب الحكومة بحل البرلمان أو إجراء انتخابات جديدة لأن في بعض الدول يوجد بعض الملوك الذين يلعبون دوراً أساسياً مباشراً (١).

---

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدي الاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، ٢٠٠٩م، ص ٣١٦.

## المبحث الثاني

### النظم الملكية العربية

#### المطلب الأول

#### مبدأ وراثة السلطة وشرعية الانظمة الملكية العربية

يعد مبدأ وراثة السلطة من اقدم المبادئ التي عرفتھا الجماعة في اسناد السلطة واكثرھا انتشاراً في الماضي حيث يعد هذا المبدأ هو انتقال الوراثة من الاب إلى الابن اختلفت النظم العربية التي تقوم على المبدأ طبيعة الشخص الذي سيخلف الحاكم فهناك دول ميزت بين الوراثة على اساس الجنس حيث اجازت الوراثة للذكور من الاناث وهنالك دول لم تأخذ بهذا التميز حيث ان بعض النظم حصرت حق الوراثة بالابن الاكبر للحاكم دون غيره من الابناء بينما ذهبت نظم اخرى إلى تبني مبدأ اخر يقوم على اساس اختيار العائلة الحاكمة ان مبدأ الوراثة المتبع في توالي العرش قد يتبع في توارث العضوية في بعض المجالس كالمجلس الكبير الذي شكل في القرن الثالث عشر في انكلترا وجمعية الاشراف في فرنسا لا زال مجلس اللوردات في بريطانيا يقوم على هذا المبدأ بالنسبة للعدد الاكبر من اعضاءه ساعدت النظريات الثيوقراطية إلى دعم مبدأ الوراثة واضفاء طابع الشرعية لأن ارجاع السلطة إلى الارادة الالهية واختيار الاله شخصاً أو اسرة لتولي السلطة يعني اقرار لمبدأ الوراثة ان النظم التي تأخذ بهذا المبدأ هو انحسار مستمر نتيجة انتشار النظام الجمهوري لأن بعض النظم السياسية في اوربا لا زال تعتمد على هذا المبدأ لم يعد الملك هو صاحب السلطة الفعلي انما انتقلت السلطة الفعلية إلى مؤسسات دستورية منتخبة وفقاً لمبادئ النظام البرلماني (١).

أما في الوطن العربي فلا زالت بعض الدول العربية تأخذ بمبدأ الوراثة في توالي السلطة لان ان الحاكم فيها يباشر السلطة بشكل فعلي اي يسود ويحكم مثل النظم السياسية في كل من الاردن والمغرب والكويت وقطر والبحرين وعمان (٢)، تشترك نظم الملكيات العربية في عدة امور ان الوراثة تسير في خط الابوة وليس الامومة أي صلة النسب تتحدد عن طريق الاب ان تلك الوراثة تنحصر في خط الذكور وليس الاناث كما تشترك الملكيات العربية جميعاً في غلبة الطابع العشائري القبلي عليها وانها

---

(١) محمد فرحان سند الشراري، اثر المتغيرات الدولية والاقليمية على تطور المجتمع المدني في مجلس التعاون الخليجي، مكتب دراسات الوحدة العربية، المكتب العربي للمعارف، ص٢٤٢.

(٢) حميد حنون خالد، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري بغداد، الطبعة الأولى، بيروت، ص٤٥.

وثيقة الصلة بالغرب لا سيما الولايات المتحدة كما انها خلا المغرب تتميز بالتجاوز الجغرافي وتقع في الجناح الشرقي في المنطقة العربية ومن الملاحظ ان بعض الملكيات العربية تختلف في بعض الخصائص الاخرى من بينها اختلاف خط الوراثة من نظام لأخر فهو في السعودية من الاخ للأخ من ابناء الملك عبد العزيز ال سعود وهو في المغرب وقطر والبحرين وعمان من الاب إلى الابن أما في الكويت دائري تناوبي وفي الأردن يجمع بين وراثة الاب لابنه الملك عبدالله والملك طلال والملك حسين والاخ لأخيه الامير الحسن ولي عهد الاردن شقيق الملك حسين حتى عام ١٩٩٩ عندما انتقلت ولاية العهد إلى الامير عبدالله بن الحسين الذي اصبح ملكاً بعد وفاة ابيه ان حجم الاسرة الحاكمة يختلف من حالة إلى حالة اخرى بدلا من اقصى درجات الوضوح والتحديد كما في الاردن والمغرب (١)، تعد الشرعية السياسية في محصلة تعادل بين كل العناصر والمتغيرات السابقة فالشرعية هي القبول الطوعي للسلطة ثقة في انها ما تخطط له وتتخذ من سياسات تستلهم تطلعات الجماهير وتجسدها بصفة عامة فأن النظم العربية اخذت عنها وزاوجت بينها وانتقلت عبرها حيث لا يوجد نظام يعتمد على شرعية واحد هنالك للشرعية عدة مصادر من بينها:-

**اولاً:-** المصدر الأول هو التقليدي ويشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية والاعراف القبلية أو العشائرية التي تعتمد القيادة السياسية على تحقيق رضا المحكومين من خلال احترامها لها ايماناً وتتخذ دور الدين والتقاليد في الوعي العربي في هذا الاطار على النظم العربية إلى نسبة حكامها إلى النسل النبوي الشريف كما تقدم نفسها باعتبارها حارسة للقيم الاسلامية في علاقتها الخارجية والداخلية وتعطى بعض علماء الدين يبرزون تصرفات الحكام بدعاوي دينية بالإضافة إلى تطوير بعض لأليات العمل السياسي تنتفي الملكيات الثماني في المنطقة العربية شرعيتها من هذا المصدر فضلاً ان بعض النظم الجمهورية كالنظام السوداني اثناء حكم تميمي خلال حكم البشر بل ان النظام العرافي نفسه بايدولوجية العلمانية استخدم هذا المصدر في بعض الاحيان.

**ثانياً:-** المصدر الثاني الشخصي (اي الشخصية التاريخية الكاريزما ويكون فيه الحكم مصدر الشرعية بسبب قصور المصادر الاخرى للشرعية تلك الظاهرة لا تنطبق في بعض الدول المحافظة كالمغرب والاردن لكنها تمتد لتمثل الدول الثورية مثل مصر في عهد عبد الناصر والواقع ان شخصانية السلطة قد تبدو مقيدة في مرحلة مثل مرحلة التطور السياسي للدولة بخاصة تلك التي تعبر عن وضع الازمة المجتمعية حيث تمس

---

(١) علي الدين هلال وتيفيني مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص ١٧٢-١٧٣.

الحاجة إلى وجود زعيم قوي تلتق الجماهير دولة ويساعدها في تجاوز ازمتها هذا يؤدي إلى بأنه مصدر مؤقت ينتهي اثره بوفاة الزعيم أو الكاريزما.

**ثالثاً:- المصدر الثالث للشرعية العقلاني - القانوني** مجموعة المؤسسات والقواعد الاجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية يضبطها سير العملية السياسية من الممكن ان تنتفى الشخصية (١)، حيث يكون اساس الشرعية هو قبول الاغلبية أو جماعة في الحكم وممارسة السلطة بما فيها حق اللجوء إلى القوة وان الشرعية لا تستلزم القبول الابدي لأنها ليست مكسباً نهائياً بل هي ذات طبيعة توسيعية ومتقلبة تتجدد باستمرار وعلى الحاكم صيانتها دوماً وإلا سقط العقد الذي بموجبه يحصل من قبل المحكومين على هذه الشرعية يجب صيانة ما يسميه ماكس فابير بالإيمان بالشرعية ويعتبر ماكس فابير الشرعية عاملاً حاسماً اي كل سلطة تسعى إلى صيانة الايمان بشرعيتها وتكون الشرعية السياسية علاقة بالاستقرار السياسي من العوامل الاساسية في تكريسها الشرعية هي الكفاءة الفاعلية في تسيير الشأن العام والشرعية والفعالية تحددان مستوى الاستقرار في المجتمع لكنها لا تتخذان دائماً نفس المحتوى فقد يحدث ان يتميز بين نظام سياسي بإداء عادل لكن افتقاره للشرعية يعود إلى عدم الاستقرار الظاهر أو الكامن ويكون النظام السياسي الشرعي هو الذي يملك القدرة على الحكم دون استعمال وسائل الجمع والقسر والاكراه ومن ثم تصبح الشرعية البديل الأكثر انسانية لقواعد الاكراه أو الاجبار المادي والمعنوي فالشرعية تقوم بالذات على قيام المواطن بأمور تتوقعها السلطة دون ان يجد حرب في ذلك.

الكاريزما في مرحلة نضجها إلى اقامة الابنية المؤسسات عدم وجود فراغ في السلطة بعد اختفائها وتعرض ماكس فابير لتلك النقطة ان الزعيم في هذه الحالة يتحول إلى مؤسسة انه تتم الكاريزما.

## **المطلب الثاني**

### **السمات العامة لانتقال السلطة في الدول العربية**

تنتقل السلطة في النظم عن طريق نوعين من الاليات اهمها الاليات سلمية والاخرى عنيفة يقصد بالآليات السلمية هو ان يتم الانتقال دون اكراه أو اجبار اي دون استخدام اساليب القوة المادية أو المعنوية لإجبار شخص الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك الساحة لنخبة اخرى أو لشخص اخر.

---

(١) عادل عامر، الانظمة الحاكمة وبناء الشرعية، مجلة مصرية على [www.civicegypt.org](http://www.civicegypt.org)

اما الاليات العنيفة فيقصد بها استخدام القوة لإجبار الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك موقعها دون سند للنخبة الجديدة سوى القوة عرفت بعض النظم الملكية العربية خلافات داخل الاسرة الحاكمة ثم حسمها دون الاخلال بشرعية النظام مثلما حدث في النظام السعودي عندما اطيح بالملك سعود لمصلحة اخيه الملك فيصل أو عند اطاحة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بوالده السلطان سعيد بن تيمور أو عند اطاحة الشيخ حمد بن خليفة امير قطر بوالده الشيخ خليفة ال ثاني قد ساعد هذا على حسم هذا الامر اتفاق اعضاء الاسرة الحاكمة على تولي الملك أو السلطان.

تلعب الاسرة الحاكمة دوراً مهماً في هذا النظام بحيث يعتبر اعضاؤها بمثابة حزب حاكم يقرر كثيراً من السياسات وعادة ما يكونوا اعضاء الاسرة الحاكمة واي ولي العهد الذي يصبح فيها يعد ملكاً أو اميراً (١)، حيث تنفرد سلطنة عمان بعدم وجود ولي للعهد انطلاقاً من المذهب الرسمي للسلطنة وهو المذهب الاباضي الذي يرفض تولية العهد باعتباره امراً لا يتسق مع ضرورة ان يكون الامر شورى بين المسلمين جميعاً ولا يعرف من يولي منصب السلطات في حالة خلو المنصب لا سيما ان السلطان قابوس بن سعيد ليس له اشقاء وابناء وهو يشغل منصب رئيس الوزراء ويعتبر ثويني بن شهاب ابن عم السلطان أو الممثل الشخصي له من الناحية البروتوكولية في المرتبة الثانية بعد السلطان لكن هذا لا يعني بالضرورة انتقال المنصب اليه في حالة خلوه لا سيما في ظل عدم وجود اي قانون أو نظام التنصيب (٢)، حيث اختلفت النظم الجمهورية فيما بينها من حيث انتقال السلطة وتداولها حيث ان هنالك مجموعة من الدول اعتمدت على نمط انتقال السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية قد تركزت الانقلابات اساساً في الفترة التالية مباشرة للاستقلال خاصة بعد ان فرضت حالة الفوضى والاضطرابات التي شهدتها البلاد ضرورة الاستعانة بالجيش لمنع تدهور الاوضاع فنجد مثلاً ان سوريا شهدت عام ١٩٤٩ وحدة ثلاثة انقلابات عسكرية قادها كل من الزعيم سامي الحناوي واديب التشكيلي على التوالي كما شهدت الفترة التي تلتها سنة انقلابات عسكرية بهذا يمكن القول ان سوريا كانت اكثر البلدان العربية من حيث عدم الاستقرار السياسي وشهدت ليبيا محاولتين انقلابيتين بعد ثورة الفاتح من ايلول/ سبتمبر ففي ١٩٦٩ وبعد اقل من ثلاثة شهور من اعلان العقيد محمد القذافي مبادئ الثورة الثلاثة الحرية والاشتراكية والوحدة ووقف المعادلة الانقلابية الفاشلة الأولى

---

(١) صفى الدين خربوش، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، الجزيرة ومكة المكرمة، اخر تحديث ٢٠٠٤/١٠/٣ الساعة ١٨:٥٢ الموافق ١٤٢٥/٨/١٩ هـ ، الرابط الالكتروني [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net).

(٢) المصدر نفسه، ص.

وفي عام ١٩٧٠ وقعت المعادلة الانقلابية الفاشلة الثانية عادة الملكية إلى ليبيا في مقابل ذلك كانت هنالك مجموعة من الدول لم تعرف الانتقال واحد أو ثابتاً التداخل السلطة انما عرفت من خلال تطورها السياسي عدة انماط مختلفة ويتدرج تحت هذه الفئة النموذجان المصري والجزائري فلقد شهدت مصر خلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٩ نمطين اساسيين لتداول السلطة هو التدخل العسكري الذي اطاح بالنظام الملكي والاستفتاء الذي جاء بالرئيس انور السادات من بعد الرئيس حسني مبارك إلى السلطة (١).

أما اسرة المكنوم في دبي ١٨٨٦ - ١٩٧١م بعد وفاة حشر بن مكنوم ١٨٨٦ خلفه اخوه رشيد بن مكنوم وحكم من ١٨٨٦ إلى ١٨٩٤ وانحصرت الخلافة بذلك في سلالة مكنوم، توفي رشيد بن مكنوم في ١٨٩٤ خلفه ابن اخيه مكنوم بن حشر وحكم وتوفي في ١٩٠٦م وخلفه ابن عمه بطى بن سهيل ابن مكنوم ١٩١٢ حيث توفي وخلفه ابن سلفة ابن عمه مكنوم بن حشر والخلف هو ابن سعيد هو ابن العم من ١٩١٢ إلى ١٩٥٨ وكان سعيد بن مكنوم وقد ترك السلطة لابنه رشيد قبل ان يتوفى منذ عام ١٩٢٩م وتمكن رشيد في فترات متقطعة في عام ١٩٣٤، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٥٥ من ممارسة السلطة في مواجهة تحديات اولاد عمومته وتمكن كلية من السلطة في عام ١٩٥٨م بعد وفاة ابيه (٢).

ضلت الخلافة في العراق والاردن من صنع الباب العالي حتى ١٩٢١م وترجع جذوره الاسرة الهاشمية إلى حسين بن علي الذي دعي ملكاً على الحجاز ١٩١٦م وكان وقد اعلن نفسه ملكاً عليها منذ عام ١٩١٠م اثناء الثورة العربية وايضاً يسبق ان عينه السلطان العثماني اميراً على مكة في ١٩٠٨م لكنه تنحى عن اماره مكة لابنه الاكبر الذي فقد عرشه في عام ١٩٢٥م في غمرة الصراعات التي جاءت بها الجزيرة العربية في هذه الفترة بين الاسرة الاميرية اسرة ابن سعود في الرياض واسرة الرشيدى واسرة عليان في بريذع واسرة زاول في كثيرة وغيرها الحركات الدينية والثورية وايضاً في غمرة هذه الصراعات وتدخل القوى الكبرى الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا تطلع الشريف حسين وهو من سليل بني هاشم إلى مناطق اكثر استفزازاً واكثر غنى حيث لم تعد موارد الحجاز كافية وتمثلت في المناطق لديه في سوريا والعراق وهي من المعازل القديمة للخلافتين الاموية والعباسية اللتان تتمثلان بصلة القرابة في الاسرة الهاشمية (٣).

---

(١) علي الدين هلال ديفيت مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٧٢-٧٣.

(٢) صلاح سالم زرتوقة، انماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية في الاساليب النط الوراثي - النمط الانقلابي، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م، الناشر مكتبة مدبولي القاهرة، ص ٢٠٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

## المبحث الثالث

### وراثة السلطة في الأنظمة الملكية العربية

ان للأنظمة الملكية العربية خصوصيات سواء كانت ملكية أم جمهورية حيث يمكن تقسيم الأنظمة الملكية إلى نوعين يشمل النوع الأول الأنظمة الخليجية التي يبلغ عددها ثمانية دول (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، عمان، الامارات العربية المتحدة) أما النوع الثاني فيشمل من الأنظمة الملكية العربية (الأردن، المغرب) ولكل منها وضع خاص حيث نقسم الملكيات إلى مطلبين:

**المطلب الأول:- طرق وراثه السلطة في الأنظمة الخليجية.**

**المطلب الثاني:- طرق وراثه السلطة في المملكتين الاردنية والمغربية.**



## المطلب الأول

### طرق وراثه السلطة في الانظمة الخليجية

ان لوراثه السلطة في الانظمة الخليجية توجد عدة دول لكل منها وضعها الخاص به.

#### اولاً- الامارات العربية المتحدة:-

دولة متحدة في ٧ امارات ابوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، القصيرة، ام العيوين، عمان نالت استقلال عن الانكليز في مراحل واثرت في الانتقال من نظام المشيخات إلى نظام امارات المتحدة الامارات المتصالحة السبع ولدت في ١٩٧١/١٢/١ فتولي حكمه الشيخ زايد بن نهيان حاكم ابوظبي المنتخب رئيساً للاتحاد مع نائبه امير دبي الشيخ راشد بن سعيد المكتوم يدير الدولة مجلس اعلى قوامه حكام الامارات السبع فينتخب الرئيس ونائب الرئيس من بينهم ورئيس الاتحاد يعيش رئيساً للوزراء والوزراء ويعاونه المجلس الوطني الاتحادي بصفة استشارية وهو يضم ٤٠ عضواً ودولة الامارات عضواً في مجلس التعاون الخليجي إلى جانب المملكة العربية السعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين المستمر في عمله منذ تأسيسه في شباط/فبراير ١٩٨١ (١).

#### ثانياً- المملكة العربية السعودية:-

بأنها دولة ذات ادوار ابرزها التحول من الادارة إلى المملكة مضمونها الداخلي الديني والسياسي ومقارعة الغزاة وطرد المحتلين كان اخر انجاز للسعودية في القرن العشرين طرد الاتراك ١٩١٣ بقيادة الامير عبدالعزيز بن عبدالرحمن ال سعود والانتقال من الفوضى القبائلية إلى التنظيم لا سيما للقوى المدنية العسكرية تجربة الاخوان والمستوطنات وفرض العدالة الاسلامية وكان العام ١٩٢٦ حاسماً في الانتقال من الامارة أو الامارات إلى المملكة الموحدة بقيادة الملك عبدالعزيز الذي حكم ٥١ سنة اميراً نجد سنة ١٩٠٢ سلطاناً وملكاً توفي ١٩٥٣ وتوارثه سياسياً اولاد الملك مسعود عبدالعزيز (١٩٥٣ - ١٩٦٤) الامير فيصل ولي عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز (١٩٦٤ - ١٩٧٥) الامير خالد ولي عهد ان اغتيال الملك فيصل بن عبدالعزيز

---

(١) خليل احمد خليل، الوريث السياسي للأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، بيروت، دار فارس للنشر والتوزيع، ص ٣٥.

١٩٧٥/٣/٢٥ لم يود إلى أي مس بجوهرة المملكة العربية السعودية التي تعتمد الشرعية الإسلامية دستوراً لها (١).

### ثالثاً- البحرين:-

امارة وراثية مستقلة في الخامس من اغسطس ١٩٧١ يحكمها الدستور الصادر في السادس من ديسمبر ١٩٧٣ الذي ينص على ان يمر العرش في اسرة ال خليفة من الابن إلى الابن الاكبر ما لم يرى الحاكم تولية شخص اخر غير اكبر الابناء حيث حدث في البحرين في الفترة ١٩٥٠ إلى ١٩٨٥ حلالة خلافة واحدة سليمة عندما انتقل العرش من الشيخ سلمان بن حمد ال خليفة إلى ابنه الاكبر الشيخ عيسى بن سلمان في الثاني من نوفمبر ١٩٦١م حصل لقب امير بعد وفاة والده الشيخ سلمان في السادس عشر من ديسمبر ١٩٦١ كان الشيخ عيسى ولي لعهد ابيه وفي مرضه سلم الاب السلطة الوراثية المعين وولي عهده الشيخ عيسى خشية حدوث صراع على العرش ولم يمض اكثر من اربع واربعين يوماً حتى توفي السلف وتمكن الخلف من القبض على زمام العرش وتعيين ابنه الاكبر ايضاً الشيخ حمد بن عيسى ولياً لعهد ووريثاً محدد لعرشه (٢).

### رابعاً- عمان:-

سلطنة وراثية ضلت تحت الحماية البريطانية حتى عام ١٩٥١ وليس لها دستور حتى اليوم وحكم السلطان سعيد بن تيمور ال بو سعيد عمان منذ عام ١٩٣٢م وكان عمره واحد وعشرين عاماً وحاول السلطان سعيد تأكيداً أو ضمان خلافة ابنه الاكبر قابوس منذ عام ١٩٥٤ فعينه ولياً للعهد في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠ اطاح قابوس بعرش ابيه الذي فر إلى لندن وتوفي هناك متأثراً بجراحة في عام ١٩٧٢م استعان قابوس بالقوات البريطانية على ارض عمان في شكل انقلاب القصر هو احد اشكال راكوبيليو الجديد ليس للسلطنة دستور مكتوب لكن السوابق التاريخية للخلافة قد اكدت مرور العرش منذ ١٨٨٨م في اسرة ال بو سعيد من الاب إلى الابن على اساس مبدأ الذكور دون تغيير أو انقطاع مع وجود بعض الابناء الذين اغتصبوا العرش ابائهم وكانوا في وضع الخلف المنتظر ان الوريث المعين أو ولي العهد في هذه الحالة الوحيدة في عمان هي عنيفة تمثل امتداد لما جرت عليه الممارسة في السوابق وهي او لا وفق الترتيب لها من جانب السلطان سعيد بن تيمور خلافة الابن الاكبر فقد عينه ولياً

(١) خليل احمد خليل، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٢) هاني سمير حلاوة، الانماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، ٢٠١٥، ص ١٣٦.

لعهده توطانة الخلافة ثانياً اغتصاب للعرش من جانب الابن الاكبر هو الوريث المحدد وليس ذلك غريباً في تاريخ الخلافة العثمانية (١).

#### خامساً- قطر:-

امارة وراثية استقلت قطر في ١٩٧١م وينص الدستور القطري الصادر في عام ١٩٧٠ على ان يكون الامير من اسرة ل اثنان كان يحكم قطر الامير احمد بن علي بن عبدالله بن قاسم ال اثنان الذي ورث الحكم من ابيه ١٩٤٩م وفي الثاني والعشرين من فبراير ١٩٧٢م قام الشيخ خليفة بن حمد وال ثان بعزل ابن عم الامير احمد بن علي بانقلاب قصر سلمى بقرار جماعي من اعضاء الاسرة وفي الواحد والثلاثين من مايو ١٩٧٧م اصدر الامير خليفة بن احمد مرسوماً بتعيين حمد بن خليفة اكبر ابناء ولياً لعهده ولم يليق هذا المرسوم اعتراضاً من الاسرة الوراثية في قطر مفتوحة بمعنى انها حق مباح لكل فرد اسرة ال ثان حيث ان السوابق التاريخية لم تؤكد بوضوح مثل هذا الخط فقد مرت الخلافة في الاسرة دون انتظام من الاب إلى الابن في اكثر من حالة إلى ابن العم أو غيره من اعضاء الاسرة وكان اغتصاب العرش من جانب الشيخ يعكس ثورة قصر حيث تو بموافقة كل اعضاء الاسرة بمجرد التهديد أو الضغط السياسي على السلف يختلط فيها التعيين مع الوراثة مع القوة والتعيين هو قرار الاسرة بالموافقة عليه واختيار الشيخ خليفة لأمانة العرش.

#### سادساً- الكويت:-

ملكية وراثية دستورية مقيدة أو شبه مقيدة حصلت على استقلالها في الخامس عشر من يونيو ١٩٦١م وكان على العرش الامير عبدالله السالم الصباح الذي خلف الشيخ احمد الجابر ابن عمه في ١٩٥٠م وتوفي عبدالله السالم في سبتمبر ١٩٦٥ وخلفه اخوه صباح سالم الصباح الذي توفي ايضاً وفاة طبيعية في الواحد والثلاثين من ديسمبر ١٩٧٧ تولى العرش ابن العم وبنص الدستور الكويتي الصادر في ١٩٦٢ على ان تكون الخلافة وراثية محصورة في الذكور من خط مبارك في عائلة الصباح وذلك عن طريق ولاية العهد ويتم تعيين ولي العهد عن طريق تزكيته من احد اعضاء الاسرة تعرض التزكية على مجلس الامة في جلسة خاصة وتتم المبايعة للأمير بولاية العهد بموافقة اغلبية الاعضاء ثم يصدر مرسوم اميري بهذا التعيين وتتم الاجراءات خلال سنة وتولية الاخير وقع في الكويت ثلاث حالات الخلافة في الفترة ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨ عبدالله الذي خلف ابن عمه ١٩٥٠م ثم صباح السالم الذي ورث اخيه في ١٩٦٥ ثم

---

(١) صلاح سالم زرتوقة، المصدر السابق، ص ٣٤٣.

جابر لأحمد في عام ١٩٧٧م كلها سلمية وكان ترك العرش كل الحالات بالوفاة الطبيعية وكان تولية دائماً عن طريق التشاور والاتفاق بين الاعضاء البارزين من الاسرة وفقاً نص الدستور على اساس اجراءات قانونية واضحة وفي النموذج الكويتي تعيين ولي العهد المنصوص عليها دستورياً وسعة ديمقراطية من جراء تداول العرش بين فرعي الاسرة البعض يرى بانها تناظر تداولها بين الاحزاب في النظام الليبرالي والتشاور بين اعضاء الاسرة ومجلس الوزراء ثم الاتفاق بين فرعي الاسرة على تداول العرش هو العنصر الحاسم في الكويت (١)،

حيث ان بعض الملكيات العربية تختلف في بعض الخصائص من بينها اختلاف خط الوراثة من نظام لآخر فهو في السعودية من الاخ للأخ في ابناء الملك عبدالعزيز وهو في المغرب وقطر والبحرين وسلطنة عمان من الاب إلى الابن وهو في الكويت دائري تناوبي أما في الاردن يجمع بين وراثة الابن لأبيه الملك عبدالله فالملك طلال فالملك حسين حتى عام ١٩٩٩م عندما انتقلت ولاية العهد إلى الامير عبدالله بن الحسين الذي اصبح ملكاً بعد وفاة ابيه واصبح شقيقه الامير حمزة ولياً للعهد كما ان حجم الاسرة الحاكمة يختلف من حالة لأخرى ذلك بدأ من اقصى درجات التعقيد والتشعب كما في السعودية وانتهاء اكثر درجات الوضوح والتحديد كما في الاردن والمغرب (٢).

## المطلب الثاني

### طرق وراثة السلطة في المملكتين الاردنية والمغربية

تعتبر المملكة الاردنية هي ملكية دستورية تأسست في السابع من ديسمبر ١٩٤٦م فور استقلالها من بريطانيا حيث صدر لها دستور في نفس العام الذي استقلت فيه حيث الدستور الحالي في اول يناير ١٩٥٢ وتم تنصيب عبدالله بن حسين من الاسرة الهاشمية على امارة شرق الاردن في عام ١٩٢٠م وحكم حتى اغتياله في القدس عللا ايدي الفلسطينيين في العشرين من يوليو ١٩٥١م وتولي العرش ابنه الاكبر طلال بن عبدالله وكان مرض عقلياً في الواحد من العشرين من يوليو ١٩٥١م اصدر طلال دستور المملكة الاردنية في الاول من يناير ١٩٥٢م واحتوى على كثير من المبادئ الديمقراطية وحالته الفعلية تم عزله عن طريق انتفاضة شعبية في اغسطس ١٩٥٢م وتنصيب ابنه الاكبر حسين بن طلال في الحادي عشر من مايو ١٩٥٣م وما زال الملك حسين على عرش الاردن وعين الملك حسين اخيه محمد ولياً لعهدة بنظام

---

(١) صلاح سالم زرتوقة، المصدر السابق، ص ٢٤٧-٢٣٦.

(٢) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٢٨.

الدستور الاردني في مادته الثانية والعشرين وما بعدها كيفية تولي العرش في الاردن والذي تم تعديله في ابريل ١٩٦٥م حيث اجاز الملك اختيار احد الاخوة الذكور بعد ان كانت الوراثة تمضي على مبدأ البكورة لولاية العرش على ان تعود مرة اخرى لابن الاكبر للملك حسين بعد عمه الامير حسن (١)، وينظم الدستور الاردني ثلاث سلطات التي تتولى ادارة الدولة وتيسير شؤونها ويحدد اليات تكوين السلطات هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث تتضمن المادة ٤٧ من الدستور العراقي على ان تكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث يبين طبيعة هذه السلطات يتناول الدستور تنظيم السلطة التشريعية فيما إذا كان فرد فرض نادر أو هيئة وهي الصورة العالية في الدساتير العربية أو كليهما مثل الكويت بحيث تتكون السلطة التشريعية من الامير ومجلس الامة أما في الاردن من الملك أما في البحرين من الملك والمجلس الوطني أما في العراق تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد ويبين الدستور اختيار اعضاء السلطة التشريعية عن طريق الانتخابات أو التعيين وينظم الدستور السلطة التنفيذية في العراق تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في الكويت من الامير ومجلس الوزراء أو الوزراء وفي مصر رئيس الجمهورية ويتولى الملك في البحرين السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء أما في سوريا رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجالس الشعب المحلية ويحدد الدستور طريقة تولية رئيس الدولة الانتخابات ام الوراثة واختصاصاته وينظم الدستور السلطة القضائية في فصل مستقل ابرز ادوارها كحصن للحقوق وملجأ للمواطنين وضماناً لحماية القواعد الدستورية في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية (٢).

ان الملكية المغربية ملكية دستورية ذات تعدد حزبي كانت المغرب تحت السيطرة الفرنسية الاسبانية حتى عام ١٩٥٦ وكان السلطان محمد الخامس بن مولاي يوسف بن عبد الحفيظ العلوي سلطة اسمية لكنه تمكن من توحيد المغرب تحت قيادته ١٩٥٦م عن ابنه الحسن الثاني ولي للعهد ١٩٥٧ حيث كلفه بتنظيم الجيش الملكي أو قوات تكفل له القضاء على منافسيه بمجرد اعلان وفاة السلطان حيث نص الدستور المغربي الصادر في عام ١٩٧٣م احدهما في ديسمبر ١٩٦٢م والثاني من يوليو ١٩٧٠م على اجراء استفتاء شعبي على وريث العرش الذي يكون الابن الاكبر للملك والذي يقع تحت وصاية مجلس الوكالة تولي العرش هود من العشرين والسلطات النيابية مركزة في يد

---

(١) صلاح زرتوقة، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٢) حنان محمد القيسي، النظرية العامة في القانون الدستوري، الطبعة الأولى، مكتبة الاهرام وسط البلدة، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٧٥.

الملك وهو يعين الوزراء ويرأس مجلس الوزراء وانه يعلن حالة الطوارئ ويحل المجلس التشريعي وان يبدي تحولات دستورية وهذه الصلاحية في تعديل الدستور عظمت فرصة الملك في استخدام الدستور في الصراع على السلطة (١).

ان الصراع على سلطة الحزب له طابع خاص تاريخياً كان الصراع ينفجر مع كل حالة خلافة بجريدة لكن منذ خلافة الحسن الثاني والصراع على العرش مستمر ليس كما هو متوقع بين افراد الاسرة الملكية لكن بين قوى ثلاث العنصر – المعارضة – الاحزاب السياسية بخلاف محاولات انقلابية من جانب الجيش انطوى على محاولات اغتيال الحسن الثاني (٢).

---

(١) اديب نعمة، الدولة الغنائية والربيع العربي، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، ص ١٦٨.

(٢) صلاح سالم زرتوقة، المصدر السابق، ص ٢٣٩.

## الخاتمة

وبعد البحث والدراسة في موضوع وراثـة السلطة في النظم الملكية العربية يمكن ان نستنتج ما يأتي:-

**اولاً:-** من خلال دراستنا لهذا الموضوع أو البحث في حقيقة الامر نجد ان انظمة الحكم تختلف اختلافاً تاماً من نظام ملكي إلى جمهوري وان لكل نظام مزايا تركز عليها في بادئ الامر لكنها ما لبثت حتى ظهرت عيوب حطت من قيمتها ثم ادت إلى فنائها.

**ثانياً:-** ان لكل نظام يحمل بذرة فنائه في داخله بخصوص انتقال السلطة في النظم الملكية العربية حيث يرى البعض ان النمط الانتخابي الحزبي التنافسي الحر الامثل في الواقع بالنسبة للدول الديمقراطية الليبرالية حيث توجد هنالك عدة اساليب لانتقال السلطة بخلاف الانماط الاساسية هي الوراثة والتعيين والانتخابات والانقلاب العسكري وكذلك الانقلاب السياسي.

**ثالثاً:-** يتم انتقال السلطة من خلال منظور تاريخي هذا المنظور يتم في التأثير الاسلامي حيث يمثل طريق عربي للسلطة العليا بخصوص النمط الوراثي اصبح اليوم عربياً خالصاً لم يع معمولاً به اليوم على النحو التقليدي في غير الدول العربية فكل الممالك القائمة اليوم في العالم هي ممالك شرقية.

**رابعاً:-** بأن عمل السلطات ينحصر في نطاق الاقليم لذلك تسمى حكومة الاقليم حكومة محلية لأن التشريع يصدر عن السلطة التشريعية في الاقليم يطبق ضمن حدود الاقليم فقط.

## المصادر

أولاً:- القرآن الكريم.

ثانياً:- الكتب.

- ١- ابراهيم عبدالله ابراهيم، الالتزامات السياسية للحكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م، الطبعة الثانية، ص ٢٠٦.
- ٢- اديب نعمة، الدولة الغنائمية والربيع العربي، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، ص ١٦٨.
- ٣- حميد حنون خالد، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري ببغداد، الطبعة الأولى، بيروت، ص ٤٥.
- ٤- حنان محمد القيسي، النظرية العامة في القانون الدستوري، الطبعة الأولى، مكتبة الاهرام وسط البلدة، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٧٥.
- ٥- خليل احمد خليل، الوريث السياسي للأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، بيروت، دار فارس للنشر والتوزيع، ص ٣٥.
- ٦- صالح جواد الكاظم، د. علي غالب العاني، الانظمة السياسية، دار الحكمة، الطبعة الأولى، ببغداد، ١٩٩١م، ص ١٤.
- ٧- صفي الدين خربوش، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، الجزيرة ومكة المكرمة، اخر تحديث ٢٠٠٤/١٠/٣ الساعة ١٨:٥٢ الموافق ١٤٢٥/٨/١٩ هـ، الرابط الالكتروني [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net).
- ٨- صلاح سالم زرتوقة، انماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية في الاساليب النمط الورااثي – النمط الانقلابي، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م، الناشر مكتبة مدبولي القاهرة، ص ٢٠٢.
- ٩- عادل عامر، الانظمة الحاكمة وبناء الشرعية، مجلة مصرية على [www.civicegypt.org](http://www.civicegypt.org).
- ١٠- علي الدين هلال ديقيت مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٧٢-٧٣.



- ١١- محمد فرحان سند الشراري، اثر المتغيرات الدولية والاقليمية على تطور المجتمع المدني في مجلس التعاون الخليجي، مكتب دراسات الوحدة العربية، المكتب العربي للمعارف، ص٢٤٢.
- ١٢- مفيد الزبيدي، موسوعة تاريخ اوربا عصر النهضة (١٥٠٠-١٧٨٩)، دار اسامة للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، ص١٨٢.
- ١٣- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدي الاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، ٢٠٠٩م، ص٣١٦.
- ١٤- نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٩م، ص٢١١.
- ١٥- هاني سمير حلاوة، الانماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، ٢٠١٥م، ص١٣٦.